إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund

Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/495
للنشر الفوري
4 نوفمبر 2015

خبراء الصندوق يختتمون بعثتهم إلى المغرب لإجراء مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 والمراجعة الثالثة لخط الوقاية والسيولة

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي ستخلص إليها هذه البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

قام فريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد نيكولا بلانشيه بزيارة إلى المغرب في الفترة من 21 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2015 لإجراء مناقشات مع السلطات المغربية بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2015، والمراجعة الثالثة لأداء الاقتصاد في ظل اتفاق "خط الوقاية والسيولة" الذي تمت الموافقة عليه في يوليو 2014. وركزت المناقشات على تزايد صلابة الاقتصاد المغربي وإمكاناته الكامنة.

وفي ختام الزيارة، أصدر السيد بلانشيه البيان التالي:

"كان للسياسات الاقتصادية الرشيدة والإصلاحات الهيكلية المستمرة في المغرب أثر إيجابي كبير على مدار السنوات القليلة الماضية. ويواصل النمو مسيرة التعافي، حيث يُتوقع أن يصل إلى 4.7% في عام 2015، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى جودة الموسم الزراعي. غير أن تعافي النشاط غير الزراعي لا يزال بطيئا، لأن تعافي الاقتصاد الأوروبي أبطأ مما كان متوقعا. ويُلاحَظ أن التضخم منخفض والائتمان لا يزال محدودا. وقد زاد انخفاض عجز الحساب الجاري في عام 2015 ومن المتوقع أن تبلغ نسبته −1.5% من إجمالي الناتج المحلي، كما زاد تحسن الاحتياطيات الدولية حتى بلغت 6.5 شهرا من الواردات. ويعكس هذا الأداء في جانب منه انخفاض فاتورة الوقود واستيراد الغذاء، واستمرار النمو في صادرات السيارات وتحويلات العاملين في الخارج. وقد استمر انخفاض عجز المالية العام في السنوات الأخيرة بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة، ولا سيما إصلاحات الدعم. أما معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة فقد تراجعت في العقد الماضي، ولكن الحاجة لا تزال قائمة لعمل الكثير من أجل تعزيز النمو الاحتوائي. وعلى سبيل التحديد، ينبغي مواصلة الجهود لتقليص التفاوتات الاجتماعية والفروق الجهوية، وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل، وتحسين جودة التعليم والتغطية الطبية.

"ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 3% في عام 2016 مع عودة النشاط الزراعي إلى طبيعته، على أن يكتسب قوة تدريجية ليصل إلى 5% تقريبا على المدى المتوسط. غير أن المخاطر لا تزال كبيرة بسبب انخفاض النمو في البلدان المتقدمة والصاعدة، وزيادة أسعار الطاقة العالمية الناجمة عن التوترات الجغرافية–السياسية في المنطقة، والارتفاع الكبير في درجة تقلب الأسواق المالية العالمية.

"وقد كانت تطورات المالية العامة إيجابية حتى نهاية سبتمبر الماضي، في اتساق مع رقم العجز المستهدف لعام 2015 والذي يبلغ 4.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. وهناك جهود تستحق الترحيب لتقوية المالية العامة حسبما ورد في مشروع ميزانية 2016 الذي يستهدف عجزا قدره 3.5% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى المدى المتوسط، ينبغي مواصلة إصلاحات المالية العامة لزيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات وإفساح مجال أكبر للاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهي أمور بالغة الأهمية لدعم إمكانات الاقتصاد وتعزيز طابعه الاحتوائي. وفي هذا الصدد، تم تحقيق تقدم يستحق الثناء في إصلاح نظام الدعم وتقوية إطار المالية العامة. ومن أولويات الفترة القادمة رفع كفاءة النظام الضريبي وجعله أكثر عدالة. كذلك يمثل إصلاح نظام معاشات التقاعد مطلبا ملحا لتأمين قدرته على الاستمرار. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تساعد على وضع الدين العام على مسار تنازلي؛ فالدين العام لا يزال بالفعل في حدود يمكن الاستمرار في تحملها ولا يزال صامدا في مواجهة الصدمات المختلفة، ولكن تخفيضه لازم لخلق حيز مالي أكبر."

"وعلى الصعيد الخارجي، ساعد تحسن الحساب الجاري وقوة التدفقات الرأسمالية على تقوية الاحتياطيات الدولية. وبالنظر إلى المستقبل، سيكون من الضروري لتعزيز التنافسية الخارجية بذل جهود لتحسين مناخ الأعمال وزيادة الشفافية وتحسين الحوكمة. ونحن ندعم جهود السلطات لزيادة الإشراك المالي وإتاحة الحصول على الائتمان، وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بعزم السلطات على الانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، مما يسهل زيادة تنويع الاقتصاد وتعميق اندماجه في الاقتصاد الدولي وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية.

"وقد أكد "برنامج تقييم القطاع المالي" مؤخرا أن القطاع المالي لا يزال سليما على وجه العموم. فالبنوك تتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية، كما تستفيد من موارد التمويل المستقرة. ويلاحّظ أن المخاطر محدودة على الاستقرار المالي، بالرغم من ضرورة المراقبة الدقيقة لتزايد القروض المتعثرة وتَرَكُّز المخاطر. وتتسم الرقابة المصرفية بالفعالية، وينبغي أن تواصل التحسن. ومما يستحق الترحيب جهود السلطات لتقوية إطار السياسات المالية عن طريق تنفيذ القانون المصرفي لعام 2014 ومعايير بازل 3، وتعزيز مراقبة المخاطر النظامية. ومن شأن اعتماد قانون البنك المركزي الجديد أن يعزز استقلالية بنك المغرب ويدعم دوره في الرقابة المصرفية والاستقرار المالي.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات المغربية وكل من أتيحت لها فرصة الالتقاء بهم، بمن فيهم ممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني، لحسن تعاونهم ومناقشاتهم المثمرة."

معلومات مرجعية:

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يوليو 2014 على عقد اتفاق مدته 24 شهرا في إطار خط الوقاية والسيولة بقيمة تعادل 5 مليارات دولار أمريكي تقريبا (550% من حصة عضوية المغرب) (راجع البيان الصحفي رقم 14/368).